التوترات الجيوسياسية تعيد رسم خريطة المخاطر في قطاع التأمين

ارتفاع المخاطر الإقليمية يدفع شركات التأمين لإعادة تقييم الأسعار والتغطيات

خبراء: الأزمات ترفع المطالبات وتفرض تحديات تشغيلية على الشركات

تقرير: علي عبدالخالق

أكد عدد من خبراء التأمين أن التوترات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة خلال الفترة الحالية ألقت بظلالها على قطاع التأمين، لا سيما في القطاعات المرتبطة بالنقل البحري والطيران والتأمين ضد أخطار الحرب، مشيرين إلى أن شركات التأمين بدأت بإعادة تقييم مستويات المخاطر وتعديل سياساتها التسعيرية بما يتواكب مع المتغيرات الإقليمية والدولية. وأوضحوا أن تصاعد المخاطر في بعض الممرات المائية الحيوية، إلى جانب التوترات الأمنية في المنطقة، دفع شركات التأمين وشركات إعادة التأمين العالمية إلى اتخاذ إجراءات أكثر تحفظًا، شملت مراجعة شروط التغطيات التأمينية واحتساب المخاطر بشكل أدق، الأمر الذي انعكس في بعض الحالات على قيمة الأقساط أو طبيعة التغطيات المقدمة.

○ عصام الأنصاري.

○ نواف الزياني.

○ خليل إبراهيم.

ارتفاع الطلب على التأمين ضد أخطار الحرب على السيارات والمنازل

وأشار الخبراء إلى أن هذه التطورات دفعت العديد من الأفراد والشركات إلى إعادة النظر في احتياجاتهم التأمينية، والبحث عن تغطيات إضافية توفر حماية أكبر في ظل الظروف الحالية، خصوصًا التأمينات المرتبطة بأخطار الحرب والمخاطر غير التقليدية التي لم تكن تحظى في السابق بإقبال واسع.

وفي هذا السياق، قال عصام الأنصاري، الرئيس التنفيذي لشركة التكافل الدولية، إن أسواق التأمين العالمية تتأثر بشكل مباشر عند دخول أي منطقة في حالة توترات جيوسياسية أو نزاعات، إذ تبادر شركات إعادة التأمين إلى إجراء مراجعة فورية وشاملة لمستوى المخاطر المرتبطة بتلك المناطق. وأوضح أن هذه الشركات قد تتخذ في كثير من الأحيان قرارات سريعة إما بالانسحاب من تقديم بعض التغطيات المرتبطة بأخطار الحرب، أو بإعادة تقييم شروطها وتسعيرها بشكل أكثر تحفظًا، خاصة في القطاعات الأكثر تأثرًا مثل التأمين البحري الذي يرتبط بشكل مباشر بمخاطر الحرب والنزاعات.

وأشار إلى أن تغطيات أخطار الحرب تقتصر في العادة على عدد محدود من شركات التأمين أو إعادة التأمين العالمية المتخصصة في هذا النوع من المخاطر، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع كبير في كلفة هذه التغطيات. ولفت إلى أن الأسواق شهدت بالفعل زيادات ملحوظة في أسعار وثائق تأمين أخطار الحرب خلال الفترات الأخيرة، حيث وصلت الزيادة في بعض الحالات إلى ما يقارب عشرة أضعاف مقارنة بالأسعار التي كانت سائدة قبل اندلاع النزاعات.

وأوضح الأنصاري لـ«أخبار الخليج»، أن تسعير هذه التغطيات خلال الأزمات يعتمد على مجموعة من العوامل المتداخلة، من أبرزها الموقع الجغرافي للأصل المؤمن عليه ومدى قربه من مناطق النزاع أو الحروب، إضافة إلى مستوى الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، ووجود تهديدات إضافية مثل الإرهاب أو القرصنة البحرية.

وأضاف أن نوع الأصل المؤمن عليه يعد عاملاً مؤثرًا كذلك في عملية التسعير، سواء كان الأصل سفينة أو طائرة أو مصنعًا أو مبنى أو بضائع، حيث تؤخذ طبيعة الأصل وقيمته ومدى حساسيته للتدمير أو الاستهداف في الاعتبار عند تحديد القسط التأميني. كما تلعب قيمة الأصل المؤمن عليه دورًا رئيسيًا، إذ إن ارتفاع القيمة السوقية للأصل أو البضائع المؤمن عليها يؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة حجم القسط التأميني المطلوب لتغطية المخاطر.

وبيّن أن طبيعة النشاط أو الاستخدام تدخل كذلك ضمن العوامل المؤثرة في التسعير، مثل نقل بضائع عادية أو مواد حساسة أو استراتيجية، إضافة إلى المرور عبر ممرات بحرية أو مناطق جغرافية عالية المخاطر مثل المضائق أو مناطق النزاع. كما يؤثر مستوى الحماية وإدارة المخاطر المتبعة لدى الجهة المؤمن عليها، بما يشمل إجراءات الأمن والحماية وأنظمة المراقبة والحراسة وخطط الطوارئ وإدارة الأزمات والإخلاء.

وأشار إلى أن مدة ونطاق التغطية يمثلان عنصرًا مهمًا في تحديد الأسعار، سواء كانت التغطية لرحلة واحدة أو تغطية سنوية أو تغطية مؤقتة خلال فترات التوترات السياسية أو العسكرية. كما أن ظروف السوق التأميني العالمي تلعب دورًا محوريًا في تحديد الأسعار، خاصة فيما يتعلق بمدى توافر طاقات إعادة التأمين ومستوى المخاطر الجيوسياسية عالميًا، إضافة إلى قرارات وتصنيفات الأسواق العالمية مثل سوق لويدز في لندن التي تقوم بتصنيف بعض المناطق كمناطق حرب أو مناطق مرتفعة المخاطر.

وفيما يتعلق بأنواع التأمين الأكثر طلبًا، أوضح الأنصاري أن سوق التأمين شهد تغيرًا ملحوظا في أولويات الأفراد والشركات في ظل التوترات الجيوسياسية الحالية، خاصة في أسواق الخليج. فعلى مستوى الشركات، ارتفع الطلب بشكل واضح على تأمينات المخاطر السياسية، وفي مقدمتها تأمينات العنف السياسي التي تشمل تغطيات مثل الحرب والاضطرابات والأعمال الإرهابية.

وأضاف أن العديد من الشركات اتجهت أيضًا إلى إعادة مراجعة وتقييم الوثائق التأمينية السارية للتأكد من كفاية التغطيات وحدودها، والتأكد من شمولها للمخاطر المرتبطة بالتطورات الجيوسياسية الحالية. كما لوحظ اهتمام متزايد بتأمين انقطاع الأعمال وسلاسل الإمداد، خصوصًا لدى الشركات العاملة في قطاعات الطاقة والنقل البحري والخدمات اللوجستية والتجارة الإقليمية.

وأشار إلى أنه على مستوى الأفراد، لوحظ تزايد الطلب على تمديد الوثائق السارية في عدد من تأمينات الأفراد، مثل تأمين المنازل والممتلكات الخاصة، إضافة إلى التأمين البحري مع طلب متزايد على إضافة تغطية أخطار الحرب.

كما ارتفع الاهتمام بالتأمين الصحي والتأمين على الحياة باعتبارهما من الأدوات الأساسية لتعزيز الاستقرار المالي للأسرة في ظل حالة عدم اليقين.

كما شهدت بعض الأسواق الخليجية زيادة في الاهتمام بتأمين السفر، خاصة مع ارتفاع المخاطر المرتبطة بالرحلات الجوية أو تغير مسارات السفر في المنطقة. ولفت الأنصاري إلى أن العديد من الشركات بدأت كذلك في إعادة تقييم برامجها التأمينية بشكل أشمل والتركيز بشكل أكبر على إدارة المخاطر المؤسسية، بما يشمل مراجعة حدود التغطية وإضافة ملحقات خاصة بالمخاطر الجيوسياسية، والعمل بشكل أوثق مع شركات التأمين وإعادة التأمين لضمان استمرارية الحماية التأمينية في ظل هذه الظروف.

وأكد أن الظروف الحالية دفعت العملاء في دول الخليج إلى إعطاء أولوية أكبر للحماية من المخاطر غير المتوقعة، وهو ما انعكس في زيادة الطلب على التغطيات المرتبطة بالمخاطر الجيوسياسية واضطرابات سلاسل الإمداد، إلى جانب استمرار الطلب القوي على التأمين الصحي وتأمينات الممتلكات والتأمين على الحياة.

وفيما يتعلق بتأثير التوترات الإقليمية على عمل شركات التأمين، أوضح الأنصاري أن هذه الأوضاع تنعكس بشكل رئيسي على ثلاثة محاور أساسية، أولها تقييم المخاطر السارية، حيث تقوم شركات التأمين بإعادة تحليل المخاطر الجغرافية والاقتصادية المرتبطة بالأعمال المؤمن عليها للتأكد من مستويات التركز والتراكم في المخاطر.

وأضاف أن المحور الثاني يتمثل في إعادة التأمين، إذ تعتمد شركات التأمين المحلية بشكل كبير على أسواق إعادة التأمين العالمية لتوزيع المخاطر. وفي أوقات التوترات الجيوسياسية قد تتجه شركات إعادة التأمين إلى تشديد شروط التغطية أو رفع الأسعار لبعض القطاعات أو المناطق التي تعتبر أكثر عرضة للمخاطر، وقد يصل الأمر أحيانًا إلى الانسحاب من بعض الأخطار عبر إرسال إشعارات إلغاء لشركات التأمين المباشرة وفقًا لاتفاقيات إعادة التأمين.

أما المحور الثالث فيتعلق بإدارة المطالبات، حيث تحرص شركات التأمين على تعزيز جاهزيتها التشغيلية لضمان سرعة التعامل مع أي مطالبات محتملة، مع مراجعة شروط الوثائق والتغطيات للتأكد من وضوحها فيما يتعلق بالمخاطر الاستثنائية أو المرتبطة بالأحداث الجيوسياسية، إضافة إلى التنسيق المستمر مع شركات إعادة التأمين في هذا الجانب.

من جانبه، قال نواف الزياني إن بعض فئات التأمين شهدت ارتفاعًا ملحوظًا خلال الفترة الأخيرة، خصوصًا في تأمين الشحن والنقل البحري، نتيجة زيادة أقساط تأمين مخاطر الحرب في عدد من الممرات البحرية الحيوية بالمنطقة. وأوضح أن هذا الارتفاع يعود إلى قيام شركات إعادة التأمين العالمية بإعادة تقييم مستوى المخاطر الجيوسياسية ورفع هوامش التسعير في المناطق التي تشهد توترات.

وأضاف أن شركات التأمين أصبحت تأخذ في الاعتبار مجموعة أوسع من العوامل عند تحديد أسعار الوثائق، من بينها استقرار سلاسل الإمداد وتكاليف إعادة التأمين ومستوى التعرض للمخاطر في القطاعات المختلفة. وأشار إلى أن عملية التسعير لم تعد تعتمد فقط على البيانات التاريخية للحوادث، بل أصبحت تعتمد كذلك على تقييم مستمر للتطورات الاقتصادية والجيوسياسية، وذلك لضمان قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها التأمينية في مختلف الظروف.

وفيما يتعلق بأنواع التأمين الأكثر طلبًا، أوضح الزياني أن السوق شهد في الفترة الأخيرة تحولًا واضحًا في أولويات العملاء، حيث أصبح التركيز أكبر على شمولية التغطية التأمينية بدلًا من البحث عن أقل تكلفة فقط. وعلى مستوى الشركات، يبرز تأمين استمرارية الأعمال في مقدمة التغطيات المطلوبة، نظرًا لدوره في حماية الشركات من الخسائر الناتجة عن توقف العمليات أو تعطل الأنشطة.

وأشار إلى أن الاهتمام ازداد أيضًا بملحقات وثائق تأمين الممتلكات التي تغطي المخاطر المرتبطة بالاضطرابات أو المخاطر السياسية، إلى جانب تنامي الطلب على التغطيات المرتبطة بتعطل سلاسل التوريد، خصوصًا لدى الشركات التي تعتمد بشكل كبير على حركة التجارة والشحن. ولفت إلى أن هذا التوجه يعكس إدراكًا متزايدًا لدى العملاء لأهمية التأمين كأداة لإدارة المخاطر وضمان استمرارية الأعمال.

وفيما يتعلق بتأثير التوترات الإقليمية على عمل شركات التأمين، أوضح الزياني أن هذه الأوضاع تنعكس بشكل مباشر على طريقة عمل القطاع، إذ تدفع الشركات إلى إعادة تقييم مستوى المخاطر في الأسواق المختلفة، والتنسيق بشكل أكبر مع شركات إعادة التأمين العالمية لضمان توفر التغطيات المناسبة واستمرار القدرة على استيعاب المخاطر.

وأضاف أن هذه التطورات تدفع شركات التأمين كذلك إلى تطوير منتجات أكثر تخصصًا، مثل التغطيات المرتبطة بالمخاطر السياسية أو انقطاع سلاسل التوريد، بما يساعد الشركات والمستثمرين على حماية أعمالهم في ظل التقلبات. وأكد أن قطاع التأمين يلعب دورًا مهمًا في الحد من تداعيات الصدمات الاقتصادية وتعزيز ثقة المستثمرين، كونه يوفر شبكة حماية تساعد الشركات على الاستمرار والتكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية.

بدوره، قال خليل إبراهيم، صاحب شركة خليل إبراهيم لخدمات التأمين، إن التوترات الجيوسياسية في الخليج العربي أثرت بشكل كبير على أسعار وثائق التأمين، خاصة في مجال التأمين البحري والتأمين ضد مخاطر الحرب، موضحًا أن أسعار بعض الوثائق شهدت ارتفاعًا نتيجة زيادة احتمالات وقوع خسائر جسيمة في ظل الظروف الراهنة.

وأضاف أن السفن العابرة لمضيق هرمز والبحر الأحمر أصبحت تواجه أقساط تأمين أعلى بسبب تصاعد المخاطر في تلك الممرات الحيوية، إلى جانب تشدد شركات إعادة التأمين التي بدأت تفرض شروطًا أكثر صرامة، مثل رفع نسب التحمل أو تقليص فترات بعض الوثائق، فضلًا عن زيادة الطلب على تغطيات إضافية تشمل أخطار الحرب والشغب والاضطرابات المدنية.

وأشار إبراهيم إلى أن هناك تغيرًا ملحوظًا في أولويات العملاء خلال الفترة الأخيرة، حيث ازداد الطلب على التأمين ضد أخطار الحرب، لافتًا إلى أن هذا النوع من التأمين لم يكن يحظى بإقبال كبير في السابق، إلا أن الظروف الحالية دفعت العديد من الأفراد إلى التفكير فيه، خاصة فيما يتعلق بتغطية الأضرار المحتملة مثل سقوط شظايا أو حوادث مرتبطة بالتصعيد العسكري.

وبيّن أن قطاعات أخرى شهدت أيضًا زيادة في الطلب على التأمين، من بينها التأمين البحري نتيجة التوترات في مضيق هرمز وقناة السويس وخليج عدن، إلى جانب تأمين الطيران بسبب ارتفاع مخاطر التحليق فوق مناطق النزاع، وكذلك تأمينات الطاقة المرتبطة بحماية المنشآت وخطوط الأنابيب.

الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي يؤكد استمرارية الخدمات المصرفية

أكد الدكتور شادي زهران، الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي - البحرين، أن البنك يواصل تقديم خدماته المصرفية والمالية لعملائه بكامل طاقته ومن دون أي انقطاع، مدعوماً ببنية تشغيلية وتقنية متطورة وخطط فعّالة لاستمرارية الأعمال تضمن المحافظة على أعلى مستويات الجاهزية التشغيلية في مختلف الظروف.

وفي هذا السياق، أوضح د. زهران أن بيت التمويل الكويتي - البحرين يواصل استقبال عملائه عبر عدد من فروعه، بما في ذلك البديع والمحرق ومدينة حمد وبوكوارة ومجمع مدينة عيسى من الأحد إلى الخميس من الساعة 9:00 صباحًا حتى 2:00 مساءً، إضافة إلى فرع مدينة عيسى من السبت إلى الأربعاء وفرع المنامة من السبت إلى الخميس من 9:00 صباحًا حتى 2:00 مساءً. كما أشار إلى أن بقية الفروع ومراكز الأعمال ستبقى مغلقة حتى إشعار آخر.

ودعا د. زهران العملاء إلى الاستفادة من القنوات الرقمية التي يوفرها البنك والمتاحة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، بما في ذلك تطبيق بيت التمويل الكويتي - البحرين للهواتف الذكية والخدمات المصرفية الإلكترونية للأفراد والمؤسسات، لإنجاز معاملاتهم المصرفية بكل سهولة وأمان، مؤكدًا حرص البنك على مواصلة تقديم خدماته للعملاء بكفاءة وسلاسة في مختلف الظروف.

وأشار د. زهران إلى أن بيت التمويل الكويتي - البحرين يعمل بتنسيق مستمر مع مصرف البحرين المركزي والجهات المعنية لضمان استمرارية الخدمات المصرفية وسلامة العمليات، مؤكداً أن الإجراءات التنظيمية والرقابية التي يتخذها المصرف المركزي بشكل متواصل تسهم في تعزيز الاستقرار المالي وترسيخ متانة القطاع المصرفي في مملكة البحرين.

وقال د. زهران: «نثمن في بيت التمويل الكويتي - البحرين الدور المحوري الذي يضطلع به مصرف البحرين المركزي في تطوير الأطر التنظيمية وتعزيز منظومة الرقابة والإشراف على القطاع المصرفي، بما يضمن استمرارية تقديم الخدمات المصرفية بكفاءة في مختلف الظروف ويعزز ثقة العملاء بالقطاع المصرفي في المملكة».

وأضاف: «يواصل البنك العمل وفق أعلى معايير الجاهزية التشغيلية وإدارة المخاطر واستمرارية الأعمال، بما يضمن استمرار تقديم خدماته المصرفية والمالية للعملاء عبر مختلف فروعه وقنواته الرقمية بكفاءة وسلاسة، مع إعطاء الأولوية القصوى لخدمة العملاء وتلبية احتياجاتهم بكل موثوقية».

وأكد د. زهران أن القطاع المصرفي في مملكة البحرين يتمتع بدرجة عالية من المرونة والاستقرار والجاهزية التشغيلية، الأمر الذي يعكس قوة المنظومة المالية في المملكة وقدرتها على مواصلة أداء دورها الحيوي في دعم الاقتصاد الوطني.

كما أعرب عن بالغ الاعتزاز بالدعم الكبير الذي يحظى به القطاع المصرفي في المملكة في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، والمتابعة الحثيثة من قبل صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، والتي أسهمت في ترسيخ مكانة مملكة البحرين كمركز مالي إقليمي رائد يتمتع بالاستقرار والمرونة والقدرة على مواجهة مختلف التحديات.

واختتم د. زهران تصريحه قائلاً: «في ظل الأوضاع الراهنة التي تشهدها المنطقة، نجدد التأكيد لوقوفنا صفاً واحداً خلف راية الوطن بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم حفظه الله ورعاه، معربين عن ثقتنا الكاملة في الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة الموقرة برئاسة صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله لصون أمن الوطن واستقراره. كما نتوجه بخالص التقدير والامتنان إلى الجنود البواسل ورجال الأمن الأوفياء، وجميع الكوادر الطبية والعاملين في الصفوف الأولى لما يبذلونه من جهود مخلصة في سبيل حفظ أمن الوطن وسلامة المجتمع، سائلين المولى عز وجل أن يحفظ مملكة البحرين وأن يديم عليها نعمة الأمن والاستقرار والرخاء، وأن يحفظ دول مجلس التعاون وشعوبها من كل سوء».

○ د. شادي زهران.

«البحرين للتنمية» يواصل تقديم خدماته المصرفية وتلبية تطلعات عملائه بكفاءة ومرونة

أكد بنك البحرين للتنمية أن عملياته المصرفية مستمرة بشكل طبيعي، وأن البنك يواصل تقديم خدماته ومنتجاته المصرفية بكامل جاهزيته، بما يضمن استمرارية خدمة العملاء وتلبية احتياجاتهم وتقديم أفضل تجربة مصرفية لهم.

ويحرص البنك على الحفاظ على أعلى مستويات المرونة التشغيلية، وتسخير إمكاناته وموارده لضمان تقديم الخدمة التي يتطلع لها عملائه، بما يعكس التزامه الدائم بدعم رواد الأعمال والمؤسسات في مملكة البحرين. ويؤكد بنك البحرين للتنمية أن ما يتمتع به القطاع المصرفي في مملكة البحرين اليوم من قوة واستقرار هو ثمرة الدعم المستمر من القيادة الرشيدة، إلى جانب الدور المحوري الذي يقوم به مصرف البحرين المركزي في تطوير البيئة التنظيمية وتعزيز متانة القطاع المالي في المملكة. وفي إطار حرصه على تعزيز المرونة التشغيلية واستمرارية تقديم خدماته بكل كفاءة، كان بنك البحرين للتنمية سبّاقًا في تبني الحلول الرقمية الداعمة لعملائه، حيث أطلق منصة «تجارة» الرقمية، والتي تعتبر المنصة الرائدة والأولى من نوعها في المملكة والتي تعنى بتوفير مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد حققت «تجارة» العديد من الجوائز الدولية بفضل تجربة العملاء الفريدة التي توفرها لهم. وتأتي هذه المبادرة في إطار حرص البنك المستمر على تسهيل وصول العملاء إلى خدماته بما يواكب تطورات بيئة الأعمال في المملكة. وفي هذا السياق، صرحت دلال الغيص، الرئيس التنفيذي لبنك البحرين للتنمية قائلة: «نؤكد في بنك للتنمية التزامنا الراسخ بمواصلة تقديم خدماتنا المصرفية بكفاءة ومرونة، بما يضمن تلبية تطلعات العملاء ودعمهم. ونفخر بما يتمتع به القطاع المصرفي في مملكة البحرين من قوة واستقرار، وذلك بفضل الدعم المستمر من القيادة الرشيدة والدور المحوري الذي يقوم به مصرف البحرين المركزي في تعزيز متانة القطاع المالي، ولطالما كانت البحرين نموذج مصرفي يحتذى به في المنطقة. وسنواصل في بنك البحرين للتنمية العمل على تطوير حلول وخدمات مبتكرة تسهم في دعم رواد الأعمال والمؤسسات وتعزيز نمو الاقتصاد الوطني». ويجدد البنك التزامه بمواصلة تقديم أفضل الخدمات المصرفية لعملائه، والمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني وتمكين رواد الأعمال والمؤسسات من تحقيق النمو والاستدامة.

○ دلال الغيص.